

التكتلات الاقتصادية وتعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية

Economic blocs and promotion of international marketing opportunities for Algerian agricultural products

د. فوزي محيريق^{1*}، أ. هزلة نجلاء²، أ. زينب حيمر³

¹ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، mehirig-faouzi@univ-eloued.dz

² جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، Hezla.nadjla@univ-eloued.dz

³ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، himeur-zineb@univ-eloued.dz

ملخص: تهدف دراستنا إلى معرفة أثر الانضمام للتكتلات الاقتصادية على الصادرات الزراعية للجزائر، لما لها من تأثير في خلق فرص تسويقية دولية متنوعة ومتعددة وذلك من خلال استراتيجيات اقتحام الأسواق الدولية وأهمها التصدير، ولتحقيق هذه الدراسة تم تحليل اتجاه تطور الصادرات الزراعية الجزائرية قبل وبعد دخول الجزائر في كل من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التالية: اتحاد المغرب العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأورو متوسطية خلال الفترة (1989-2016)، وأظهرت الدراسة إن إنضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية أدى إلى تعزيز فرص التسويق الدولي لمنتجاتها الزراعية والمتمثلة في زيادة حجم الصادرات الزراعية الجزائرية وذلك من خلال إتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث السعر والجودة وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وتفعيل مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها كل دولة بمزايا نسبية وتنافسية.

الكلمات المفتاح: تكتلات اقتصادية؛ تسويق دولي؛ صادرات زراعية.

تصنيف JEL: F15؛ M31؛ F1

Abstract: Our study aims to find out the impact of joining the economic blocs on the agricultural exports of Algeria, because of its impact in creating a variety of international marketing opportunities through a variety of strategies to penetrate the international markets, most important of which are exports. Among the following regional and international agreements: the Arab Maghreb Union, the Greater Arab Free Trade Area and the Euro-Mediterranean Partnership during the period (2016-1989), the study showed that Algeria's accession to the economic blocs led to the promotion of international marketing opportunities for products. It aims at increasing the volume of Algerian agricultural exports through expanding the market size, achieving economies of scale, increasing productivity, improving the international competitiveness of the country in terms of price, quality, division of labor among integrated countries and activating the principle of specialization in the production of goods in which each country enjoys comparative and competitive advantages.

Keywords: Economic blocs; International marketing; Agricultural exports.

Jel Classification Codes : F15؛ M31؛ F1

I. **تمهيد :** يعد التصدير استراتيجية من استراتيجيات التوغل في الأسواق الدولية الذي يستمد بعض مبادئه من التجارة الدولية، كما أنه يشاركها في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي ويستفيد من نظرياتها ويساعد على تنشيط عملياتها، ومن أهم الأهداف الاقتصادية بالنسبة للدول وللشركات على حد سواء، فمن القضايا القليلة التي يتفق عليها الاقتصاديون وصناع القرار الاقتصادي أن الصادرات لأية دولة تعد أحد الوسائل الرئيسية في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لما تحنيه من مكاسب وزيادة في الإنتاج والأرباح.

ومع تنامي ظاهرة العولمة زادت الحاجة لدى الاقتصاديات المختلفة لعقد إتفاقيات تعاونية بين دولتين أو أكثر لتشكيل وحدة اقتصادية أكبر، تهدف إلى توحيد الروابط والسياسات الاقتصادية وإزالة العوائق في وجه حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى تخفيض الآثار السلبية لتلك العوائق والقيود المفروضة على حركة التبادل الدولي، والاستفادة من الإيجابيات المحققة جراء تحرير التجارة وإزالة الحواجز أمام المبادلات الدولية.

وهنا يأتي الحديث عن التكتلات الاقتصادية التي تعتبر من أهم أدوات التسويق الدولي والتجارة الدولية إذا ما أحسن تنظيم موادها وقوانينها وألتمت بها الدول الأعضاء، ويعتبر مجال الزراعة أحد أهم القضايا المطروحة في الساحة بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، سواء تلك التي تحقق فوائض زراعية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو تلك الدول التي تعتمد سياسات حمائية قوية للقطاع كاليابان مثلاً أو بالنسبة لمجموعة الدول النامية، وعلى ضوء ما سبق عرضه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

مامدى تأثير التكتلات الاقتصادية على التسويق الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية؟

• فرضيات الدراسة:

1. التكامل الاقتصادي هو عبارة عن الغاء القيود بين مجموعة من الدول ويتمثل التسويق الدولي في تسويق السلع والخدمات في أكثر من دولة وتكمن مزايا التكامل الاقتصادي من وجهة نظر التسويق الدولي في فتح أسواق جديدة أمام السلع والخدمات.
2. انضمت الجزائر إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية وأهمها الشراكة الأورومتوسطية.
3. تؤثر التكتلات الاقتصادية على التسويق الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية وذلك بزيادة حجم صادراتها.

• **المنهج المتبع:** للوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الاستعانة بإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (1989 - 2016) وذلك لتقييم أثر التكتلات الاقتصادية على تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية.

• **الدراسات السابقة:** من أهم الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي أنه يعتمد على الجهود السابقة فيما يصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، لذلك تم الإطلاع على بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع ومن أهمها:

1. دراسة عمار سعد الله وكمال راوية (2016) والمعونة ب"أثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية -الجزائر"- هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية من خلال تشخيص حالة الجزائر، حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها أن إتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ورغم الإمتيازات والتفضيلات الممنوحة في إطارها إلا أنها لم تحسن من رصيد الميزان التجاري الزراعي وذلك بسبب الحواجز الغير الجمركية التي تفرضها الدول الأوروبية.

2. دراسة إلياس سالم (2012) وتركز موضوع الدراسة حول إبراز دور التكتلات الاقتصادية في تعزيز فرص التسويق الدولي، بالإشارة إلى ما يمكن لدول الاتحاد المغاربي جنيته من جراء تفعيل اتحاد المغرب العربي وكانت أهم النتائج أن التكامل الاقتصادي المغاربي لدول المغاربية يمكن من تحقيق جملة من المستهدفات والمزايا من خلال التغلب على الحواجز التي تعيق حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، ومن هذه المزايا نجد: التغلب على مشكلة ضيق الأسواق المحلية، تعزيز القوة التفاوضية لدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء .
3. دراسة عاصم أبو حطب وآخرون (2010) والموسومة بـ "محددات الصادرات الزراعية المصرية (مقاربة نموذجية للجاذبية)" و تم استخدام نهج نموذج الجاذبية في هذه الورقة لتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على الصادرات الزراعية المصرية لشركائها التجاريين الرئيسيين في الفترة (1994 – 2008) وكانت أهم النتائج كالآتي: أن إهمال التجمعات الاقتصادية الإقليمية في مصر أدى إلى عرقلة الصادرات الزراعية المصرية وذلك كان ناتج عن مشاكل المزايا النسبية المتساوية، وقضايا الاستهلاك، ومواءمة السياسات.
4. دراسة محمود بيلي وهاجر بغاصة (2008) والموسومة بـ "أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل" هدفت الدراسة إلى تبين آثار التطبيق الكامل للاتفاقية على الاقتصاد الزراعي السوري ولاسيما الجانب التجاري منه ومن أهم النتائج: زيادة حجم التبادل بين الدول العربية بشكل متفاوت بين دولة وأخرى و تشابه بنى الإنتاج الزراعي لدى بعض الدول الأعضاء أدى للتنافس بدل التكامل.

* تعتبر دراستنا مكملّة لدراسات السابقة حيث تشابهت هي والدراسات من ناحية الهدف في البحث حول أثر التكتلات الاقتصادية على الصادرات الزراعية وأختلفت عن دراسات السابقة في العينة حيث درست الدراسة الأولى والثانية الصادرات الزراعية للجزائر في تكتل واحد فقط أما دراستنا تميزت بدراسة بتحليل اتجاه الصادرات الزراعية الجزائرية لثلاث تكتلات إقتصادية واختلفت عن دراسة الثالثة والرابعة في عينة الدول فكانت دراستنا عن الجزائر أما دراسة الثالثة فكانت عن مصر والرابعة درست سوريا أما من ناحية المنهج فكانت دراسة الأولى والثانية دراسة نظرية والثالثة والرابعة كانتا دراسة قياسية وفي دراستنا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وبالنسبة للنتائج فأتفقت دراستنا مع معظم نتائج دراسات السابقة.

1.I- الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية والتسويق الدولي

1.1.I. ماهية التكامل الاقتصادي:

- تعريف التكامل الاقتصادي: إنّ التكامل أو التكتل هو تقارب تدريجي يتسم بالتوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أطرافه (إدريس، 1999)، ويعرفه "بالاسا" بأنه: "إلغاء للتمييز داخل منطقة ما" (Bela, 1961)، ويرى "ستالي" بأنّ التكامل: "يتعلق بجميع الفرص الممكنة لتقسيم العمل بكفاءة" (HOSNY, . Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature International, 2013) ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول إن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر لتحرير التجارة بينهم وذلك لتقسيم العمل وتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بها بمزايا نسبية بهدف زيادة الإنتاجية وربحية الدول الأعضاء.

- **درجات التكامل الاقتصادي :** بحسب "ألين" فإنّ "المكوّن الأساسي لأيّ شكل من أشكال التكامل هو إزالة الحواجز أمام التجارة بين بلدين أو أكثر" وهناك عدّة أشكال في عملية التكامل الاقتصادي بدءًا باتفاقية فضفاضة جدًا في منطقة تفضيلية إلى غاية استكمال التكامل الاقتصادي حيث تدمج اقتصاديات البلدان الأعضاء تمامًا (HOSNY, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature International , 2013)

 1. **منطقة التجارة التفضيلية:** يصفها "باناكاريا" على أنّها "ترتيب بين دولتين أو أكثر، وتخضع فيه السلع المنتجة داخل المنطقة لحواجز تجارية أقل من السلع المنتجة خارج المنطقة".
 2. **منطقة تجارة حرة:** هي اتفاقية التجارة التفضيلية التي لا تفرض فيها الدول الأعضاء أيّ حواجز تجارية (تعريفات صفرية) على السلع المنتجة داخل الاتحاد، غير أن كل بلد يحتفظ بحواجز التعريفات الجمركية الخاصة به أمام التجارة مع غير الأعضاء، ويشار إلى ذلك عادة باسم "التكامل التجاري".
 3. **الاتحاد الجمركي:** هو اتفاقية التجارة الحرة التي تطبق فيها الدول الأعضاء تعريفات خارجية مشتركة على السلع المستوردة من البلدان الخارجية ويمكن لهذه التعريفات الخارجية المشتركة أن تختلف، بالطبع، عبر السلع وليس عبر الشركاء.
 4. **السوق المشتركة:** هي أهم خطوة نحو التكامل الاقتصادي الكامل، تتيح حرية حركة العمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء ويشار إلى ذلك عادة باسم "تكامل العوامل".
 5. **الاتحاد الاقتصادي:** حيث يتم تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، بل وأحيانًا حتى موحدة تمامًا، ويشار إلى ذلك عادة باسم "تكامل السياسات"، ويمكن أن تكون الحالة القصوى للاتحاد الاقتصادي هي اتحاد نقدي.

2.1.1. مفهوم التسويق الدولي:

- **تعريف التسويق الدولي:** يعرفه ستانتون STANTON "بأنه نشاط كوني ينطلق من إستراتيجية كونية لمزيج تسويقي عابر للحدود الإقليمية، يتناغم ويتفاعل مع قدرات استهلاكية خارج نطاق وحدود المشروع الوطني، بهدف إشباع الحاجات أو الرغبات، من خلال طرح سلع أو خدمات تتناسب مع هذه الحاجات والرغبات". (محمد بن حوحو وحكيم بن جروة، 2017) أما كاهلر Kahler فيعرفه على أنه "تسويق السلع والخدمات في أكثر من دولة واحدة عن طريق التصدير المباشر، أو عن طريق إنتاج وتسويق السلع في أكثر من دولة". (دحو، 2016) ويعرف أيضًا بأنه "مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالتسويق في الأسواق الخارجية". (BRANKO, 2015) ويمكن القول إن التسويق الدولي هو نشاط إستراتيجي تعتمد المؤسسات للعبور بمنتجاتها إلى أسواق الدول الأخرى.
- **أسباب اللجوء إلى التسويق الدولي:** توجد مجموعة من الأسباب التي تدفع بالمسوق إلى التفكير في الدخول إلى الأسواق الدولية منها ماييلي (بلحيمر، 2016):

1. تشجيع السوق المحلية: يدفع المسوق إلى البحث عن أسواق جديدة لإيصال منتجاتها إليها.
2. شدة المنافسة في السوق المحلية: يواجه المسوق من حين لآخر منافسة شرسة من طرف المسوقين محليًا، تفرض عليه قيود كثيرة في تصريف منتجاته في هذه السوق مما يؤدي به إلى أن يفكر في الدخول للأسواق الدولية.

3. تمديد دورة حياة المنتج: تمر المنتجات في دورة حياتها بمرحلة التقدم إلى غاية مرحلة الإندثار فحينما تصل المنتجات إلى هذه المرحلة يسعى المسوق إلى إطالة عمر هذه المنتجات، وذلك بنقلها من السوق المحلي إلى السوق الدولي.
4. ظهور فرص عن طريق برامج المساعدات الأجنبية: تنتشر هذه الفرص في البلدان النامية، حيث تسعى هذه الدول إلى فتح أسواق للدول التي تمنحها المساعدات.

من خلال هاته الأسباب نستنتج أن للاتفاقيات الإقليمية دور مهم في التسويق الدولي حيث أنها توفر أسواق جديدة وتمنح برامج للمساعدات كما هو الحال في الشراكة الأورومتوسطية وتمدد دورة حياة المنتج من خلال تسويقها دوليا وهذا ما يساعد الدول على زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة التصدير.

I. 3.1. دور التكتلات الاقتصادية في تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية:

- **مزايا التكامل الاقتصادي من وجهة نظر التسويق الدولي:** يمكنه تحقيق جملة من المزايا أبرزها ما يلي (سالم، 2012):
 1. إتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم: عادة ما تكون الأسواق المحلية ضيقة، ولا تستوعب جميع ما ينتجه الاقتصاد المحلي، ومع دخول الدولة في تكامل اقتصادي يؤدي ذلك إلى اتساع الأسواق، زيادة الإنتاج، التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء، زيادة القدرة التنافسية من خلال انخفاض التكاليف وزيادة حجم المبيعات، كما يمكن تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق والتي تتحقق بفضل إتساع حجم السوق .
 2. تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: وذلك من خلال مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها كل دولة بمزايا نسبية وتنافسية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على ذوي الكفاءة الإنتاجية العالية، وكذا تعظيم الأرباح من خلال تقليل التكاليف الناتجة عن التخصص وإلغاء الحواجز الجمركية؛ إضافة إلى حصول المستهلك على المنتجات بأقل التكاليف .
 3. إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي: تزداد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء بسبب حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة، وذلك بسبب اتساع السوق وخلق فرص جديدة للاستثمار في مجالات مختلفة وزيادة في عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية؛ كما يساعد على النمو الاقتصادي من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية مما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم .
 4. القدرة على التفاوض وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي: إن التكامل الاقتصادي يؤدي للتقارب بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية والاقتصادية، وهنا تستطيع أن تفرض شروطها ومطالبها على الدول غير الأعضاء، وكذلك تتحكم وتزيد في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة، وأيضا تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول أعضاء التكتل والتي تشكل سوقا واحدا .

● أثر التكتلات الاقتصادية على فرص تسويق الصادرات الزراعية:

1. من خلال الإنتاج: من الناحية النظرية زيادة الإنتاجية تحسن القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث السعر والجودة، ومن ثم تعزيز صادراته. (A.Jayakumar, 2014) إن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية وترفع معدلات النمو الاقتصادي للدولة وبالتالي تزداد القيمة المضافة الزراعية للدولة وهذا يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي وتحسن في جودة المنتجات الزراعية.

2. من خلال السعر: يتضمن التسعير دوليا تكاليف إضافية تنطوي على التغيرات في الظروف الاقتصادية من بلد إلى آخر، مثل رسوم الشحن والتعريفات والضرائب وغيرها. (Brady, 2011) حيث يقوم التكامل الاقتصادي على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية بين الدول من خلال إلغاء التعريفات الجمركية أو تخفيضها على المنتجات الزراعية والصناعية وهاته العملية تؤدي إلى انخفاض التكاليف الإضافية التي تتضمنها عملية التسعير الدولي للمنتجات الزراعية وعند انخفاض سعر المنتجات الزراعية تزداد القدرة التنافسية السعرية للدولة وبالتالي تزداد الصادرات الزراعية للدولة.

3. من خلال التوزيع: أدت العولمة إلى التخلص من العوائق الجمركية وغير الجمركية، وأصبحت خدمات النقل أكثر تيسيرا وأقل تكلفة. (عبدالمالك، 2019) فالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية يعمل على إتساع حجم السوق بما فيها المنتجات الزراعية فإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أو تخفيضها يقلل تكلفة خدمات النقل ويسررها حيث يسهل للمصدرين العملية التسويقية والتوزيعية للمنتجات الزراعية ويزيد من فرص تصديرها.

2.I- الإتفاقيات الدولية والإقليمية المنضوية تحتها الجزائر:

12.I. اتحاد المغرب العربي: هو تكامل شبه إقليمي واقتصادي، أنشأته ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في عام 1989، وهو المجال الاقتصادي الذي يتمتع بحرية الانتقال لعوامل الإنتاج مثل العمالة والسلع والخدمات ومنتجات الطاقة في المنطقة. ويتطلع أعضاء اتحاد المغرب العربي إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد، وتعزيز اقتصادياتهم وعلاقاتهم الثقافية، وضمانا للاستقرار الإقليمي وزيادة التبادل التجاري فيما بينهم. ومن ناحية أخرى، وبغية تيسير العمليات المشتركة بين المصارف داخل المنطقة، وقّع مسؤولوا المصارف المركزية للدول اتفاق مدفوعات متعدد الأطراف، حيث يعمل الاتفاق كطرق للدفع بين المصارف المركزية، لكي يتم توحيدها، فضلا عن توفير أرصدة شهرية وأرصدة تسوية بين البلدان من دون فوائد. وقد أتاحت الترتيبات الثنائية اتخاذ ترتيبات بين البلدان المشاركة حيث تنص على إمكانية الانضمام إلى الدول العربية الأخرى وكذلك الاتحاد الأفريقي في مرحلة لاحقة. (ودادي، 2019)

وفيما يخص مجال الزراعة شكل الاتحاد المغاربي لجنة وزارية متخصصة في المجال الغذائي حيث قامت بتحديد الأهداف المرجوة والمتمثلة في: إنشاء سوق فلاحية مشتركة، إعداد إستراتيجية مغربية للتنمية الفلاحية، دعم التعاون في كل الميادين بما يكفل تحقيق أمن غذائي مغاربي، ودعمت القطاعات الحيوية الزراعية بإطار قانوني مغربي متنوع شمل ثلاث اتفاقيات نذكر منها: (بخوش، 2010)

- الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية واتفاقية الحجر الزراعي وكلاهما اعتمد في الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد في الجزائر سنة 1990، ودخلتا حيز التنفيذ بعد مصادقة الدول الخمس عليها وإيداع آخر دولة وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بتاريخ 14 جويلية 1993.
- الاتفاقية الخاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية والتي اعتمدت في الدورة العادية الثالثة لمجلس الرئاسة في رأس لانوف مارس 1991، ولم تدخل حيز التنفيذ لعدم مصادقة المغرب عليها.
- ونظرا للأهمية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية نقدم لمحة عن محتواها حيث يؤكد مضمون الاتفاقية إرادة دول الاتحاد على الرفع من طاقات الإنتاج الفلاحي وتيسير انسياب المحاصيل الزراعية الأساسية بينها لتحقيق الأمن الغذائي وذلك وفق الخطوات التالية:
- تتعهد الدول الخمس بإعفاء المنتجات الفلاحية المتبادلة ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة بينها منها الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي في كل قطر.

• ترفق المواد الفلاحية المتبادلة بين الدول الخمس والمعفاة من الضرائب الجمركية والإجراءات الغير الجمركية بشهادة منشأ مستوحاة من النموذج المعتمد من طرف السلطات الجمركية من القطر المصدر.

• تتعهد الدول بوضع نظام مشترك لحماية المنتجات الفلاحية المغاربية من مزاحمة المنتجات الواردة من خارج أقطار الاتحاد.

I..22. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: في القمة العربية سنة 1997 بعمّان، وبرعاية الجامعة العربية، وقّعت 17 دولة عربية على

اتفاقٍ يهدف إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافنا) قبل حلول عام 2007 على أقصى تقدير، وتتعلق الأحكام الرئيسية بالإزالة التدريجية للحواجز التعريفية وغير التعريفية فيما يتعلق بالتجارة داخل الصناعات التحويلية بمنطقة التجارة الحرة العربية.

(Abedini & Nicolas Péridy, 2007) وقد حظيت المنتجات الزراعية بمعاملة خاصة، حيث أنه بإمكان كل بلد أن يستبعد على الأقل 10 منتجات زراعية من الاتفاق خلال موسم الحصاد، بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد قواعد الأصول بنسبة 40٪ من القيمة المضافة، وهو ما يتناسب مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ وتم الانتهاء من إزالة التعريفات بالكامل بحلول سنة 2005، أما الفوائد الاقتصادية المرجوة من هذا التكامل الإقليمي تتمثل في تعزيز كفاءة الإنتاج من خلال استغلال الميزة النسبية والاقتصاديات ذات الحجم الكبير، والمنافسة داخل الأسواق المحلية مما يؤدي إلى زيادة التنوع في أصناف المنتجات وانخفاض الأسعار ما يحقق رفاهية أكبر للمستهلكين، ويحسن معدلات التبادل التجاري بفضل انخفاض أسعار الواردات، حيث تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في خلق التجارة وخلق التنمية الاقتصادية من خلال الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي (أسس ومعايير الرزنامة الزراعية، 2000) ونصت وثيقة الاتفاقية على أنه يجب أن تكون الاتفاقية محققة للأهداف التالية عند التحرير التجاري الكامل بين الدول العربية وهي :

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية،
- التكامل من حيث الإنتاج حسب الميزة النسبية،
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار،
- الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية،
- خلق وحدة اقتصادية متكاملة (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية). (بيلي و بغاصة، 2008)

I..32. الشراكة الأوروبية المتوسطية: تم الاتفاق على هذه الشراكة في برشلونة سنة 1995، والهدف الرئيسي منها هو إنشاء منطقة تجارة

حرة أوروبية متوسطة عميقة تهدف إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وبين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نفسها.

اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية سارية المفعول مع معظم الشركاء (باستثناء سوريا وليبيا). ويقتصر نطاق هذه الاتفاقيات أساسا على التجارة في السلع، وهناك عدد من المفاوضات الثنائية الجارية أو التي يجري إعدادها من أجل تعميق اتفاقيات الشراكة. وتتصل هذه المفاوضات الجارية أو المقبلة بزيادة تحرير التجارة في الزراعة، وتحرير التجارة في الخدمات، واعتماد المنتجات الصناعية وقبولها، والتقارب التنظيمي، (European Commission's Information Providers' Guide, 2019) وتضم الشراكة الأوروبية المتوسطية اليوم 44 عضواً: 28 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و16 دولة في الشراكة هي: ألبانيا، المغرب، البوسنة والهرسك، تركيا، مصر، الأردن، لبنان، تونس، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، ليبيا، سوريا والجزائر، فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية (ويكيبيديا، 2019). ويأمل الاتحاد الأوروبي، في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي، مع تجنب ظهور انقسامات بين الاتحاد الأوروبي وجواره. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المبادرة إلى جلب البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي، ويمكن تعريف الفرص الرئيسية للتعاون التي تقدمها سياسة الحوار الأوروبية على النحو التالي:

- تحقيق مستوى كبير من التكامل بين العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المغاربة، من خلال تعميق المساهمات السياسية، والوصول إلى السوق الداخلية الأوروبية المتقدمة؛
- تعزيز الحوار السياسي الذي تقدمت به عملية برشلونة في البداية؛
- تعميق التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب من خلال التخفيض التدريجي للحواجز التجارية. وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الجيران فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي؛
- تقديم الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لأي مشروع إصلاح والعمل بما يتماشى مع اتفاق الشراكة، والمعتزف بها في خطة عمل البلد المعني؛ وقد ساهم تنفيذ سياسة الحوار الأوروبية في دعم دول البحر الأبيض المتوسط بميزانية عالمية تبلغ 12 مليار يورو للفترة 2007 - 2013 الفترة؛

- مساعدة موجهة من أجل التحضير للتقارب التشريعي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المعنية.
- وقد اختتمت المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في ديسمبر 2001. وتم التوقيع على الاتفاقية رسمياً بمناسبة مؤتمر وزراء خارجية أوروبا المتوسطي الخامس الذي عقد في فالنسيا يومي 22 و 23 أبريل 2002 ولم يدخل الاتفاق حيز التنفيذ إلا بعد التصديق عليه من قبل البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي والبرلمانات الأعضاء للدول 15.

وعلى الرغم من أن الاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس ثنائي، فإن هناك بعض الجوانب المشتركة لها جميعاً: الحوار السياسي، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وإقامة التجارة الحرة المتوافقة مع منظمة التجارة العالمية والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية والخدمات والمشتريات العامة وقواعد المنافسة والمساعدات الحكومية والاحتكارات والتعاون الاقتصادي في طائفة واسعة من القطاعات والتعاون فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والهجرة، والتعاون الثقافي.

ويعتبر مشروع برنامج ميدا الأداة الرئيسية لإدارة المساعدات في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تم الاتفاق عليها في برشلونة سنة 1995. وأنشأ برنامج ميدا لتشجيع ودعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نظراً لإنشاء منطقة تجارة حرة حول البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2010. وتعزى موارد ميدا على المستوى الثنائي، في إطار البرامج الإرشادية الوطنية في حين يغطي البرنامج الإرشادي الإقليمي الأنشطة المتعددة الأطراف، وخصص مبلغ إجمالي قدره 164 مليون يورو للجزائر من خلال برنامج ميدا (1996-1999). وكانت البرامج الرئيسية دعم التكيف الهيكلي؛ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ودعم إعادة التنظيم الصناعي والخصخصة؛ دعم تحديث القطاع المالي؛ ودعم المنظمات غير الحكومية. (INSTITUTE, 2019)

وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية في الأول من سبتمبر 2005، ويسعى إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وينص إتفاق الشراكة إلى إلغاء التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر وشركائها (زعباط، 2004). حيث تضمنت اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية في جانبها الزراعي إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية عند تصديرها واستيرادها من الأسواق الأوروبية، لكن في كثير من الحالات ضمن حصص كمية أو تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية (الله و راوية، 2016).

وبناءً على طلب الجزائر، أجرى الاتحاد الأوروبي والجزائر في عام 2016 تقييماً مشتركاً لأداء اتفاقية الشراكة من وجهة نظر اقتصادية وتجارية ووفقاً على وثيقة بشأن "النتائج والمنظورات". مكنت هذه العملية، على أساس المقترحات الجزائرية، من تحديد سلسلة من

الإصلاحات والتدابير التي ينبغي على السلطات الجزائرية اتخاذها، بدعم من الاتحاد الأوروبي، لتحسين تنفيذ اتفاق الشراكة. الامتثال للأحكام الحالية. بناءً على أربعة محاور، تهدف هذه الإصلاحات والتدابير إلى توفير الدعم لما يلي: (1) التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؛ (2) تنويع الاقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية؛ (3) الاستثمارات في الجزائر؛ (4) تعزيز التعاون.

كجزء من التقييم المذكور أعلاه وتعزيز الحوار، اتفق الطرفان، فيما يتعلق بالزراعة ومصايد الأسماك، على التركيز أولاً على تحسين الإنتاج الزراعي الجزائري (من حيث الكمية والنوعية والجودة) وتشجيع الصادرات، مع ضمان إطار عام للاستغلال المستدام. كما اتفقوا على الحاجة إلى تحفيز تنظيم المنتجين، وترويج المنتجات من خلال نظام الجودة، للمساهمة في قدرات التصدير، وتعزيز الامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية. (Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée, 2017)

II - الطريقة والأدوات :

من أجل تقييم أثر التكتلات الاقتصادية على صادرات المنتجات الزراعية تم استخدام بيانات سنوية تمتد من الفترة 1989 إلى 2016، والتي تم الحصول عليها من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حيث قمنا بجمع بيانات الدول للحصول على إجمالي الصادرات الزراعية الجزائرية لكل تكتل وتم حساب نسب التطور لبعض السنوات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التطور} \% = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}}$$

III - النتائج ومناقشتها :

يتم من خلال هذا العنصر تحليل أثر التكتلات الاقتصادية على تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية، حيث يمكن التعبير على فرص تسويق الصادرات بالتطور السنوي لصادرات السلع الزراعية لدولة في الأسواق الأجنبية على المستوى الكلي، والذي يتأثر بالقدرات الإنتاجية والتسويقية للشركات المحلية المصدرة على المستوى الجزئي، ودراسة البيئة التسويقية الدولية حيث سوف نقيم تطور الصادرات الزراعية قبل وبعد انضمام الجزائر للاتفاقيات الإقليمية والدولية لكي نرى أثر التكتلات الاقتصادية على الصادرات الزراعية ويوضح الجدول (01) الصادرات الزراعية الجزائرية نحو أهم التكتلات الاقتصادية المنضمة إليها الجزائر قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية.

ومن الشكل (01) نلاحظ أن صادرات الجزائر الزراعية تزداد من سنة إلى أخرى حيث كان اتجاه الصادرات في السنوات الأولى إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك بسبب إتساع حجم السوق الأوروبي والروابط التاريخية والقرب الجغرافي بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر ثم إنتقل بعد ذلك إتجاه الصادرات إلى دول الاتحاد المغرب العربي بعد عقد اتفاقية اتحاد المغرب العربي سنة 1989 حيث ساعدت التكتلات في تعزيز فرص التسويق للمنتجات الزراعية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وبالتالي انخفاض التكاليف وإكساب المنتجات ميزة تنافسية سعرية كما يعزز التكامل الاقتصادي للدول التخصص في الإنتاج فكل دولة تخصص في إنتاج المنتجات التي لها فيها ميزة نسبية حيث يؤدي هذا إلى زيادة الإنتاج وزيادة فرص التصدير ونلاحظ في سنوات الأخيرة تزايدت قيم الصادرات الزراعية المتجهة نحو منطقة العربية الكبرى مما يؤكد أن إنضمام الجزائر لتكتلات الاقتصادية عزز فرص تسويق منتجاتها الزراعية.

ونلاحظ من الشكل (02) نلاحظ أن صادرات الجزائر الزراعية تتركز بنسبة 43% في منطقة التجارة العربية الكبرى ثم تليها الاتحاد الأوروبي بنسبة 30% وفي المرتبة الأخيرة دول الاتحاد المغاربي بنسبة 27% وهذا إن دل فإنه يدل على إتساع حجم السوق والقرب

الثقافي واللغوي والديني الذي تتمتع به الدول العربية مما ساعد على ترويج صادرات الجزائر الزراعية، أيضا الحواجز الغير الجمركية والمتمثلة في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تفرضها الأسواق الأوروبية على الجزائر أدت بالجزائر إلى البحث عن أسواق أخرى حيث حقق انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى تحسن في القدرة التنافسية الدولية للصادرات الزراعية وذلك بسبب اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة من خلال إزالة الحواجز الجمركية بينهم وذلك أدى إلى مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها كل دولة بمزايا نسبية وتنافسية، أما بالنسبة لصادرات الجزائر الزراعية المتجهة نحو إتحاد المغرب العربي منخفضة نوعا ما مقارنة بالاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الكبرى وذلك بسبب تشابه المزايا النسبية في المنتجات الزراعية لدول اتحاد المغرب العربي.

III. 1. أثر انضمام الجزائر إلى إتفاقية اتحاد المغرب العربي على الصادرات الزراعية الجزائرية : من خلال الشكل (03) نرى أن الصادرات الزراعية الجزائرية إلى دول الاتحاد المغربي تشاهد تذبذبا حيث بلغت أعلاه سنة 2014 قدرت بـ 78068 ألف دولار أمريكي وقدرت أدناه بـ 171 ألف دولار أمريكي سنة 1999 حيث نلاحظ تلك السنة زيادة الصادرات الزراعية الجزائرية إلى منطقة تجارة العربية الكبرى أما بالنسبة لتطور الصادرات الجزائرية قبل الاتفاقية خلال السنوات التالية : 1986-1987-1988 فنلاحظ أنه لا يوجد تطور في صادرات الجزائر الزراعية خلال السنوات هاته فهي ثابتة في مستوى معين وبعد إنضمام الجزائر إلى تكتل الاتحاد المغربي نلاحظ تطور ملحوظ سنة 1989 وهي سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث تضاعفت الصادرات الزراعية الجزائرية نحو إتحاد المغرب العربي أربع مرات تقريبا مقارنة بسنة 1988 وبلغت نسبة النمو 237% ومن خلال المشاهدة يتبين أن صادرات الجزائر الزراعية إلى دول اتحاد المغرب العربي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تزداد عبر السنوات حيث لوحظ إنخفاضات طفيفة سنة 1999 وسنة 2005 وهذا راجع إلى إنضمام الجزائر إلى منطقة تجارة العربية الكبرى وإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومن خلال الملاحظات السابقة نستنتج أن إنضمام الجزائر إلى إتحاد المغرب العربي أدى إلى خلق التجارة في المنتجات الزراعية حيث تعتبر قوة خلق التجارة قوة نابعة عن إزالة القيود البينية للمنطقة التكاملية وبالتالي تحفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية كما ساعد أيضا القرب الجغرافي والثقافي والتاريخي بين الجزائر ودول الاتحاد المغربي على تطور الصادرات الزراعية وكل هاته العوامل أدت إلى تعزيز فرص تسويق الصادرات الزراعية الجزائرية .

III. 2. أثر إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات الزراعية الجزائرية : نلاحظ من الشكل (04) أن صادرات الجزائر الزراعية نحو منطقة التجارة العربية الكبرى تتزايد تزايد ملحوظ خلال الفترة ما بين 1986 و 2016 فقد شهدت أعلى قيمة سنة 2013 حيث بلغت 176757 ألف دولار أمريكي وأدنى قيمة سنة 1987 وقدرت بـ 484 ألف دولار أمريكي أما بالنسبة للفترة التي تسبق دخول الاتفاقية حيز التنفيذ من سنة 1986 إلى سنة 1997 شهدت تزايدات طفيفة في قيمة الصادرات الزراعية نحو منطقة التجارة العربية الكبرى وبعد اتفاق سنة 1997 نلاحظ إنخفاضات متتالية من سنة 1998 إلى سنة 2001 حيث نرجع هذه الانخفاضات إلى المعاملة الخاصة التي حظيت بها المنتجات الزراعية حيث أنه بإمكان كل بلد أن يستبعد على الأقل 10 منتجات زراعية من الاتفاق خلال موسم الحصاد، أما بعد سنة 2001 زادت قيمة صادرات الجزائر الزراعية إلى منطقة التجارة العربية الكبرى ثلاث أضعاف تقريبا فكانت سنة 2001 تبلغ 3441 ألف دولار وبلغت 10499 ألف دولار سنة 2002 حيث قدرت نسبة النمو 205% وذلك بسبب الانتهاء من إزالة التعريفات بالكامل بحلول سنة 2005 حيث نستنتج أن التكامل الإقليمي المتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية قد حقق فوائد اقتصادية بالنسبة للجزائر وتتمثل في تعزيز كفاءة الإنتاج والتسويق الدولي للمنتجات الزراعية وذلك من خلال إستغلال الميزة النسبية والاقتصاديات ذات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى زيادة التنوع في أصناف المنتجات و إنخفاض الأسعار، وتحسين معدلات

التبادل التجاري، حيث يمكن القول أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ساهمت في خلق التجارة للمنتجات الزراعية في الجزائر وذلك من خلال الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي.

III. 3. أثر انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو-متوسطية على الصادرات الزراعية الجزائرية : من خلال الشكل (05) نلاحظ أن صادرات الجزائر الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي تزداد سنة تلو الأخرى ويرجع هذا إلى اتساع الأسواق الأوروبية و القرب الجغرافي (المسافة) والتاريخي للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي مما ينتج عنه انخفاض في تكاليف النقل حيث بلغت 152950 ألف دولار أمريكي سنة 20011 وتعتبر أعلى قيمة وبعد هاته السنة نلاحظ إنخفاضات متتالية سنة 2012 و 2013 حيث نرى أن صادرات الجزائر الزراعية إنتقلت من الاتحاد الأوروبي إلى منطقة التجارة العربية الكبرى خلال هذه السنوات وذلك بسبب الحواجز غير الجمركية التي تفرضها الدول الأوروبية مثل المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية في الأول من سبتمبر 2005 فقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ نلاحظ تطورات طفيفة فيما يخص صادرات الجزائر الزراعية ونرى إنخفاضات معتبرة سنة 1989 حيث بلغت نسبة الانخفاض تلك السنة 36% وهذا راجع إلى انضمام الجزائر لإتحاد المغرب العربي حيث تحول إتجاه الصادرات إلى دول التكامل بسبب إنخفاض التعريفات الجمركية وإكساب المنتجات الزراعية مزايا نسبية تنافسية، أيضا هناك إنخفاضات سنة 2001 و 2002 مما توافق مع زيادة صادرات الجزائر الزراعية إلى منطقة العربية الكبرى وهذا بسبب إزالة التعريفات الجمركية كاملا تلك السنوات، وبعد سريان الاتفاقية سنة 2005 نلاحظ زيادة في قيمة صادرات الجزائر الزراعية حيث بلغت نسبة الزيادة 55 % سنة 2006 ونلاحظ أيضا أن هناك تطورات مختلفة لصادرات الجزائر الزراعية نحو دول الاتحاد الأوروبي بعد تنفيذ الاتفاقية تختلف من سنة إلى أخرى، ومن هنا نستنتج أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أدى إلى فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الجزائرية حيث تضمنت اتفاقية الشراكة الأورو-الجزائرية في جانبها الزراعي إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية عند تصديرها وإستيرادها من الأسواق الأوروبية مما أدى إلى تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية، لكن نلاحظ أن أثر اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية كان منخفضا نوعا ما مقارنة بأثر إنضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الكبرى وذلك بسبب الحواجز غير الجمركية والمتمثلة في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تفرضها الدول الأوروبية حيث تعرقل هذه التدابير حركة الصادرات الزراعية الجزائرية نحو هذه الدول.

IV- الخلاصة: أصبح التكامل الاقتصادي لب كل أجنحة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وعادة ما تلجأ الدول للإنضمام إلى تكتل أو أكثر لتحقيق عدة أهداف تتركز معظمها حول دفع عجلة النشاط التجاري والاقتصادي وذلك بزيادة حجم صادراتها وخاصة الزراعية منها، وتعد التكتلات الاقتصادية من أهم متغيرات بيئة التسويق الدولي لما لها من تأثير في خلق فرص تسويقية متنوعة ومتعددة خارج الحدود الجغرافية للشركات دولية لممارسة نشاطها التسويقي من خلال إستراتيجيات إقتحام الأسواق الدولية وأهمها التصدير ومن خلال هذه الورقة حاولنا تقييم أثر إنضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية على تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية وتلخصت أهم النتائج في التالي:

- تؤثر التكتلات الاقتصادية على فرص تسويق الصادرات الزراعية من خلال اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث السعر والجودة وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وذلك من خلال مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها كل دولة بمزايا نسبية وتنافسية.
- إن إنضمام الجزائر إلى إتحاد المغرب العربي أدى إلى خلق التجارة في المنتجات الزراعية حيث عزز من فرص تسويق الصادرات الزراعية الجزائرية وذلك ما أوضحه التطورات الملحوظة في الصادرات الزراعية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- إن التكامل الإقليمي المتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية قد حقق فوائد اقتصادية بالنسبة للجزائر وتتمثل في تعزيز كفاءة الإنتاج والتسويق الدولي للمنتجات الزراعية
- إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أدى إلى فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الجزائرية مما أدى إلى تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية.
- أثر اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة على تعزيز فرص التسويق الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية كان منخفضا نوعا ما مقارنة بأثر إنضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الكبرى وذلك بسبب الحواجز الغير الجمركية والمتمثلة في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تفرضها الدول الأوربية حيث تعتبر هاته الحواجز كعائق أمام حركة الصادرات الزراعية الجزائرية نحو هذه الدول.
- نستنتج أن دخول الجزائر في عدة تكتلات أثر أحدهم على الآخر حيث نلاحظ أن إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية أثرت على إتجاه صادرات الجزائر الزراعية حيث إنتقلت من اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي إلى منطقة التجارة العربية الكبرى.

- ملاحق :

الجدول (1) : يوضح تطورات صادرات الجزائر الزراعية في أهم التكتلات الاقتصادية المنضمة إليها

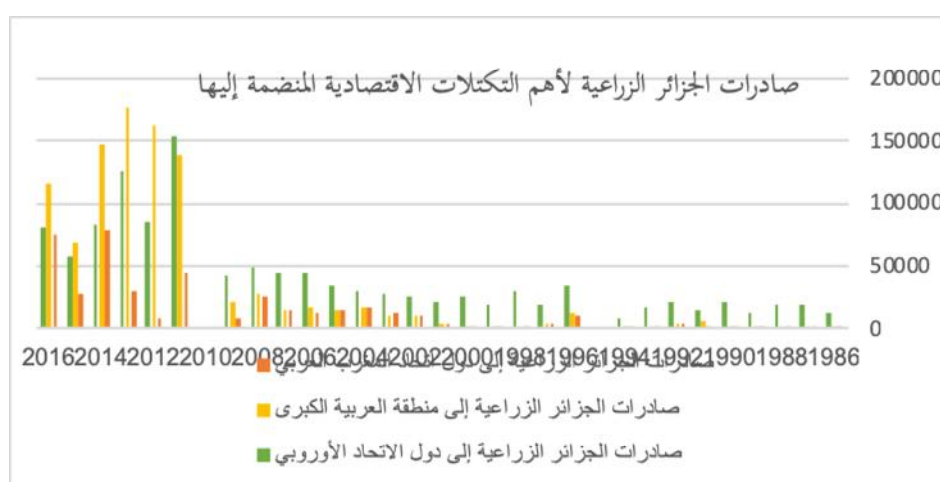
الوحدة: 1000 دولار أمريكي

السنوات	صادرات الجزائر الزراعية إلى دول اتحاد المغرب العربي	صادرات الجزائر الزراعية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	صادرات الجزائر الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي
1986	588	619	11597
1987	530	484	17752
1988	481	511	18015
1989	1620	1545	11447
1990	809	767	20329
1991	1724	6917	13752
1992	3570	3563	20457
1993	2120	2099	16304
1994	2282	2099	7170
1995	0	0	0
1996	11073	12920	34149
1997	3278	3447	19263
1998	1018	1188	29325
1999	171	2046	18190
2000	742	828	24176
2001	3293	3441	20955
2002	10224	10499	24576
2003	11550	11220	27715
2004	15963	16976	29056
2005	13754	13911	33012
2006	13403	17407	45053
2007	13645	13603	44256

47838	26663	26223	2008
41402	20713	8746	2009
0	0	0	2010
152950	138082	44626	2011
84573	162239	9160	2012
126044	176757	29480	2013
82399	147002	78068	2014
56822	67565	26937	2015
81356	115912	74675	2016

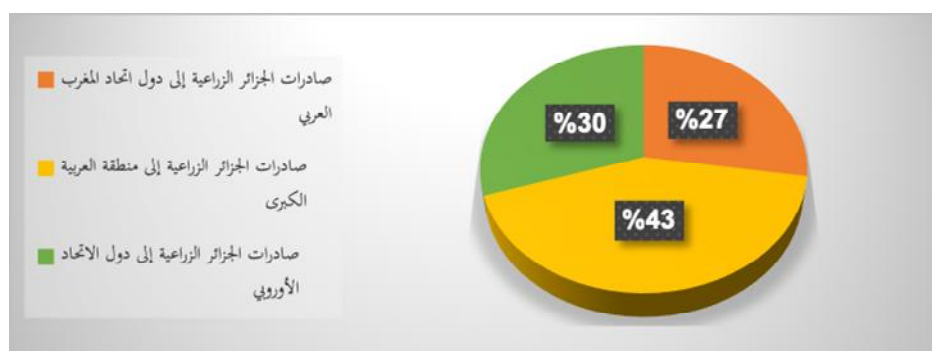
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (<http://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>)

الشكل 1: يوضح تطورات صادرات الجزائر الزراعية لأهم التكتلات الاقتصادية المنضمة إليها



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (01).

الشكل 2: يوضح تركز صادرات الجزائر الزراعية في أهم التكتلات الاقتصادية لسنة 2016.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (01).

الشكل 3: يوضح صادرات الجزائر الزراعية إلى دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1986-2016)



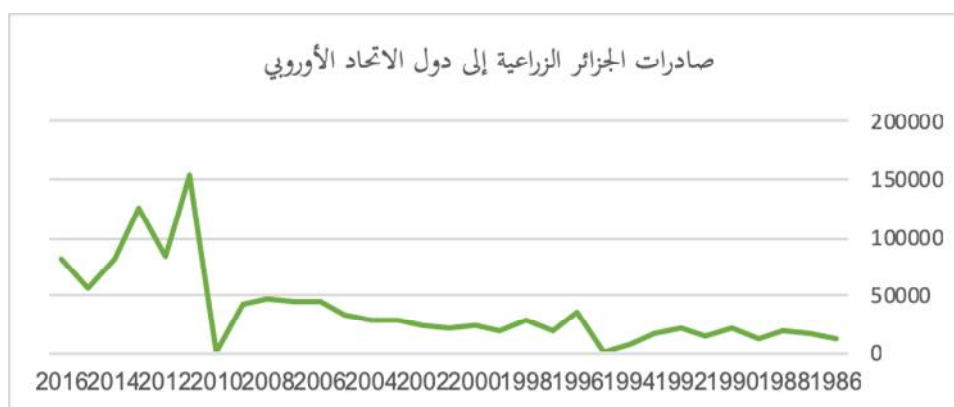
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (01).

الشكل 4: يوضح صادرات الجزائر الزراعية إلى منطقة التجارة العربية الكبرى خلال الفترة (1986-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (01).

الشكل 5: يوضح صادرات الجزائر الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1986-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (01).

- الإحالات والمراجع :

1- السعيد إدريس. (أكتوبر، 1999). الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية. السياسة الدولية، صفحة 67.

- 2- Bela, B. (1961). The Theory of Economic Integration. In B. Bela, *The Theory of Economic Integration* (p. 15). Homewood: ILlinos:Richard D.Irwin.
- 3- HOSNY, A. S. (2013). Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political LiteratureInternational. *Journal of Economy Management and Social Sciences*, p. 133.
- 4- AMR SADK HOSNY .(2013) .Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political LiteratureInternational . *Journal of Economy Management and Social Sciences* ,p134.
- 5- محمد بن حوحو وحكيم بن جروة. (2017). أهمية التسويق الدولي في تحديد البدائل الاستراتيجية لاحتكام الأسواق الدولية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، العدد 10 (03)، صفحة 214.
- 6- سليمان دحو. (2016). التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحرقات - دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر-، دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي، أطروحة دكتوراه. بسكرة.
- 7- BRANKO MIHAILOVIĆ, D. C. (2015). THE ROLE OF INTERNATIONAL MARKETINGIN THE PROCESS OF INCREASING COMPETITIVENESS OF AGRICULTURAL AND FOOD PRODUCTS. *This paper work is a result of the project No. 46006 – III "Sustainable agriculture*, pp. 81-98.
- 8- إبراهيم بلحيمر. (2016). التسويق (المفاهيم- الأنواع-المجالات). تأليف إبراهيم بلحيمر. الجزائر: دار الخلدونية.
- 9- إلياس سالم. (2012)، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي - اتحاد المغرب العربي أمثودجا-. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، 3، صفحة 173.
- 10- A.Jayakumar, K. ..i.-I. (2014). Impact of foreign direct investment - imports and exports. *International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM)*, 1, p. 54.
- 11- Brady, D. L. (2011). Essentials of international marketing. *published by Routledge, first published*, p. 256.
- 12- هاني عبدالمالك. (جوان، 2019)، قياس أثر الميزج التسويقي على فرص تسويق صادرات عينة من الدول في الفترة 2017-2007. *مجلة الباحث الاقتصادي*، العدد 11 (المجلد 7)، صفحة 215.
- 13- صبيحي ولد ودادي. (2019، 08 21). المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية. تم الاسترداد من التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي.. وسيل تعزيزه: .
<http://www.cmers.org/component/content/article/115-hgh>
- 14- صبيحة بخوش. (2010). اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل العربي والمعوقات السياسية1989-2007 (المجلد 1، صفحة 327،328). عمان: دار الحامد.
- 15- Abedini, J., & Nicolas Péridy. (2007). The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA): An Estimation of the Trade Effects. *Preliminary version*, pp. pp.1-8.
- 16- (2000). التقرير العربي الموحد، أسس ومعايير الرزنامة الزراعية. صندوق النقد العربي.
- 17- محمود بيبلي، و هاجر بغاصة. (2008). أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل (صفحة 06). المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- 18- European Commission's Information Providers' Guide .(2019، 08 27). تم الاسترداد من <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions>
- 19- ويكيبيديا. (2019، 08 27). تم الاسترداد من <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 20- MEDEA INSTITUTE من <http://www.medeabe/en/countries/algeria/eu-algeria-relations/> .(2019، 08 25).
- 21- عبد الحميد زعباط. (2004). الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، صفحة 56.
- 22- عمار سعد الله، وكمال راوية. (2016). أثر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية- الجزائر-. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد 9 (العدد 1)، صفحة 246.
- 23- (2017). *Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV rénovée*. Bruxelles: DOCUMENT DE TRAVAIL CONJOINT DES SERVICES, LA HAUTE REPRÉSENTANTE DE L'UNION POUR LES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET LA POLITIQUE DE SÉCURITÉ